

الكويت تمنع الإخوان من تحويل أراضيها لملاذ أمن

تسليم عناصر الخلية الإرهابية لمصر ومواصلة البحث عن المتعاونين المحليين معهم



الكويت سبق لها أن اكتوت بالإرهاب ولا ترغب بتكرار التجربة

تداول قطر يثير غضب البحرين

المنامة - وصفت مملكة البحرين قطر بالدولة المارقة المتامرة على أمن المنطقة واستقرارها، معتبرة أنها تشكل خطراً على تماسك منظومة التعاون الخليجي، وذلك غداة بث قناة الجزيرة القطرية برنامجاً تلفزيونياً تضمن اتهامات خطيرة للمملكة، بما في ذلك رأس هرم السلطة فيها، بتوظيف إرهابيين لاستخدامهم في عمليات اغتيال وتخاير.

وحصل وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، الإثنين، بشدة على قطر. ونقلت عنه وكالة أنباء البحرين "بنا" القول إن "برنامج ما خفي أعظم الذي بثته قناة الجزيرة وما حمله من أكاذيب واضحة ومغالطات فجة، ما هو إلا حلقة جديدة من سلسلة تامر من دولة مارقة ضد مملكة البحرين وضد أمن واستقرار المنطقة بأسرها".

واعتبر الشيخ خالد أن البرنامج "يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الدولة (قطر) باتت الخطر الأشد على مجلس التعاون، حيث تسعى بكل دأب لتقويض مسيرته وإثارة الفتنة بين دوله وشق وحدة الصف بين شعوبه".

وحث الوزير دول المجلس على "مواجهة تلك الممارسات والأعمال العدائية لهذه الدولة وتصرفاتها غير المسؤولة، واتخاذ كافة الإجراءات الحازمة التي تضمن ردعها، وإلزامها بالتجاوب وبكل شفافية مع المطالب العادلة للدول المقاطعة لها".

ومملكة البحرين هي إحدى الدول الأربع، إلى جانب كل من السعودية والإمارات ومصر، التي قرّرت قبل أكثر من سنتين مقاطعة قطر بعد أن فشلت كل محاولات إقناع قيادتها بالعدول عن السياسات المهددة لاستقرار المنطقة، وفق ارتباطاتها بالتنظيمات الإرهابية.

وكان برنامج ما خفي أعظم التي يدعي منجزوه ممارسة الصحافة الاستقصائية، قد زعم الكشف عن "مخطط سري" سقته المخابرات البحرينية عام 2003 مع قيادات تولت تجنيداً في تنظيم القاعدة بهدف اغتيال معارضين، كما زعم أن المخطط وضع بتكليف مباشر من العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى الذي قالت الجزيرة إنه تدخل شخصياً لدى السلطات السعودية لإفراج عن قائد خلية الاغتيال، الذي ألقى القبض عليه هناك.

وتغير بعد عن حالة الغضب التي أثارها تطاول الإعلام القطري على المملكة ومرومها، صرح مصدر مسؤول في وزارة شؤون الإعلام أن أسلوب برنامج قناة الجزيرة القطرية "ما هو إلا أسلوب إرهابي يحث على الكراهية ويحرض على الفرقة وشق وحدة الصف الوطني".

مصر وطريقة دخولهم البلاد. كما سال العدساني عن جهة عمل كل عضو من أعضاء الخلية منذ بداية دخوله الكويت وكافة التفاصيل المتعلقة بالكفالات والجهات التي منحها لهم.

أما النائب أحمد نبيل الفضل فنبه إلى صعوبة المعركة ضد جماعة الإخوان في الكويت مشيراً إلى تعاطف جهات نافذة مع عناصرها مؤكداً بذل أطراف مساعي للإفراج عن عناصر الخلية الإخوانية المكتشفة حديثاً، قائلاً في تصريح لقناة العربية إنه "لا عذر للدولة إن لم تقم على الأقل بتحييد جماعة الإخوان"، مضيفاً "يجب إبعادهم عن مواقع اتخاذ لقرار وعن أماكن التأثير في عقول الشباب".

وصلة عويل من إخوان الكويت على تويتر

19/07

وتوقيف عناصرها وتسليمهم لمصر، وذلك خصوصاً من زاوية لفت النظر لدور الإخوان في البلد وتهددهم لمصلحته العليا وتوظيفهم مؤسسات الدولة وأموالها في خدمة تنظيمهم الدولي.

ودعا البعض علانية إلى إنهاء سياسة التسامح وغض النظر عن الجماعة، والاستفادة من التجارب السابقة وخصوصاً تجربة انخراط الإخوان في موجة ما عرف بالربيع العربي ومحاولتهم جلبه إلى الكويت مطلع العشرين الحالية من خلال دعواتهم للتجمهر والتظاهر وإثارة القلاقل في الشارع وصولاً إلى المشاركة في اقتحام مبنى البرلمان.

ووجه رياض العدساني النائب بمجلس الأمة الكويتي سؤالاً إلى وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح بشأن الخلية الإرهابية، وأسماها أعضائها وتفاصيل الأحكام الصادرة بحقهم في

وساهم بالتستر عليهم والتوصل لكل من تعاون معهم". وقالت إنها "لن تتهاون مع كل من يثبت تعاونه أو ارتباطه مع هذه الخلية أو مع أي خلايا أو تنظيمات إرهابية تحاول الإخلال بالأمن"، مؤكدة أنها "ستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بأمن الكويت".

وبتسليم الكويت عناصر الخلية الإخوانية للسلطات المصرية تكون قد أغلقت الباب أمام عناصر الإخوان الفارين من مصر لاتخاذ الأراضي الكويتية ملاذاً أمنياً لهم إضافة إلى كل من تركيا وقطر، خصوصاً وأن الأخيرة لا ترغب سوى في استيعاب أعداد محدودة منهم بعد تسلط الأضواء على صلاتها بالتنظيمات الإرهابية ورواج صورتها كحاضنة للتشدد.

ونظر في الداخل الكويتي بإرتياح لعملية الكشف عن الخلية الإخوانية

الوطني الفرنسي عن الأسف لتواجد مطلوبين للقضاء المصري على أرض الكويت، موضحاً أن بلاده تعاونت مع السلطات المصرية في هذا الشأن. وأضاف "التنسيق والتعاون الأمني الكويتي المصري كبير جداً ونشعر معاً بالارتياح. وهذا التعاون سيتواصل مع الأشقاء في مصر ونشاركهم الرأي بأن أمن البلدين جزء لا يتجزأ".

وكانت وزارة الداخلية الكويتية قد أعلنت في بيان لها أنها حددت مكان الخلية من خلال التحريات، وباشرت الجهات المختصة عملية أمنية استباقية تم بموجبها ضبطهم في أماكن متفرقة. وتابعت الوزارة أنه "بعد إجراء التحقيقات الأولية معهم أقروا بقيامهم بعمليات إرهابية وإخلال بالأمن في أماكن مختلفة داخل الأراضي المصرية". وأكدت الوزارة أن "التحقيقات لا تزال جارية للكشف عن مكنهم من التواريخ

الكويت بتسليمها عناصر الخلية الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان لمصر تكون قد أغلقت الباب أمام إمكانية تحويل أراضيها لملاذ أمن للعناصر الإخوانية الفارّة، وحمت علاقاتها مع القاهرة من أي تأثيرات محتملة كان يمكن أن تنجم عن القضية، فضلاً عن توجيهها إنذاراً للفرع المحلي للجماعة بأن الوضع الاستثنائي الذي يتمتع به عناصره في البلد لا يعني السماح له بتجاوز الخطوط الحمراء.

الكويت - أعلنت الكويت عن تسليمها أفراد الخلية الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين الفارين من مصر إلى السلطات المصرية، متجنباً بذلك أي تأثير سلبي محتمل للقضية على علاقات البلدين، وموجهة في نفس الوقت رسالة بشأن صرامتها وعدم تساهلها مع أي تصرفات غير قانونية تؤذي الجماعة، بغض النظر عن الوضع الاستثنائي الذي ما يزال يحظى به فرعها المحلي في البلد ويتيح لعناصر التنظيم المبتدئين في غالبية دول الخليج من النشاط والعمل ضمن مؤسسات الدولة الكويتية ومن جمع الأموال لفادة تنظيمهم الدولي الأم العابر للحدود.

وتم الأسبوع الماضي الكشف من قبل وزارة الداخلية الكويتية عن القبض على أفراد خلية إرهابية تابعة لجماعة الإخوان فارين من مصر، حيث كانت قد صدرت ضدهم أحكام قضائية وصل بعضها إلى السجن لمدة 15 عاماً.

ولاحقاً أظهرت معلومات كشفت عنها مصادر كويتية مطلعة أنّ الخلية المقبوض عليها في الكويت كانت تدار من تركيا، وأن لعناصرها صلات مالية بقطر.



خالد الجارالله

التنسيق الأمني
الكويتي المصري كبير
جدا وسيتواصل

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن خالد الجارالله نائب وزير الخارجية الكويتي قوله إن بلاده سلمت المقبوض عليهم إلى مصر بموجب الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين. كما أعرب الجارالله في تصريح الصحافيين على هامش حضوره حفل السفارة الفرنسية بمناسبة العيد

الصراع بين المالكي والعبادي يزيد الشقاق داخل حزب الدعوة

العراقيين الذين لمسوا بالتجربة العملية النتائج السلبية لغترة حكمه التي تواصلت لولايتين متتاليتين ختمتا سنة 2014 بكارثة سقوط الموصل، وسيطرة تنظيم داعش على حوالي ثلث مساحة العراق وما جرّه ذلك من مأس وما خلفه من خسائر بشرية ومادية.

التجديد لنوري المالكي في منصب أمين عام حزب الدعوة بنهي إمكانية إعادة تسويق الحزب جماهيرياً بسبب سوء سمعة المالكي

وبالنسبة لغالبية العراقيين يمثل المالكي رمزاً للطائفية وتقهر الدولة في مختلف المجالات ولشيوخ الفساد على نطاق واسع.

وتقول مصادر سياسية مطلعة إن المالكي يتوجه نحو تعزيز قبضته على حزب الدعوة، من خلال السماح لأقاربه بالصعود إلى مواقع قيادية فيه لاسيما أن اثنين منهم، ترشحا على قوائم في الانتخابات الأخيرة وحصلوا على مقعدين في البرلمان.

ويشبه مراقبون سلوك المالكي داخل الحزب حالياً، بسلوكه خلال ولايته الثانية في منصب رئيس الوزراء، بين 2010 و2014، عندما سمح لعدد من أقاربه بمسك الملفات الرئيسية في الدولة، بالرغم من قلة خبراتهم وانعدام خبراتهم ما قاد إلى كوارث أمنية واقتصادية لم يتعاف منها العراق حتى الآن.

وبذل وسطاء من قادة الصف الثاني في الحزب جهوداً كبيرة لتوحيد جناحي الدعوة قبل الانتخابات لكنهم لم يتوصلوا إلى نتائج واضحة.

وقبيل انطلاق أعمال المؤتمر كانت هناك ثلاث مجموعات تتحرك في الكواليس لدى كل منها هدف مختلف. وسعت المجموعة الأولى إلى إعادة انتخاب المالكي أميناً عاماً للدعوة مع تعزيز دوره بمجلس شورى موال له، فيما سعت الثانية إلى تخيئة المالكي عن القيادة والدفع بوجه جديدة، فيما حاولت الثالثة التقريب بين الطرفين.

وبالرغم من أن الزهيري ونجم العبدي عندما تسلم منصب رئيس الوزراء وسعيًا من أجل ضمان ولاية ثانية له إلا أنهما ليس جزءاً من فريقه السياسي.

وحاول كل من الزهيري ونجم يدعمهما العبادي، إنشاء المالكي عن الترشح لأمانة الحزب في هذه المرحلة لكن الأخير لم يصغ.

وقال أعضاء بارزون في الحزب لـ"العرب" إن "المالكي دق المسامير الأخير في نعش الدعوة بعدما أصّر على تولي مسؤولية قيادته مجدداً، في مرحلة تتطلب تخيئة الخلافات الداخلية واختيار قيادة جديدة يمكنها إعادة دمج الحزب في النسيج السياسي العراقي"، متوقعين أن تدفع هذه التطورات العديد من قادة الحزب إلى البحث عن مستقبلهم السياسي بعيداً عن الدعوة.

وبالنسبة لكثير من الملاحظين فإن المالكي أنهى أي فرصة لإعادة تسويق الحزب جماهيرياً، لأن الرجل بات غير مرغوب فيه من قبل شرائح واسعة من

وخلق هذا الموقف فجوة كبيرة بين قادة بارزين في الصف الأول بينهم "عزّاب الحزب" عبدالحليم الزهيري ومفاوضه الأبرز طارق نجم من جهة، والمالكي من جهة مقابلة، إذ حملوه مسؤولية خسارة الدعوة لمنصب رئيس الوزراء.

وبعد سلسلة من الخلافات والشاحنات السرية والتراشق العلني قرر الحزب الذهاب إلى مؤتمر عام لحسم جدلية القيادة والسياسة.

قيادته مرحلة الحرب على تنظيم داعش بنجاح وإدارة عملية فعّالة للانفتاح في ملف العلاقات الخارجية على دول إقليمية وعالمية.

وخلال مرحلة المفاوضات لتسمية رئيس الوزراء الجديد بعد الانتخابات المالكي والوقوف إلى جانب أي مرشح العامة في مايو من العام الماضي اختار المالكي الوقوف إلى جانب أي مرشح لولاية ثانية، ما كرس الانشقاق داخل حزب الدعوة.



اتفاق على حتمية الطلاق

كربلاء (العراق) - دخل حزب الدعوة الإسلامية العراقي في مازق جديد، بعدما اختار غالبية أعضائه التجديد لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في منصب الأمين العام للحزب ما يفتح الباب على إمكانية انشقاقات كبيرة داخل هذا الكيان السياسي، الذي سبق له أن أحكم قبضته على رئاسة الحكومة لنحو 14 عاماً شهدت الكثير من التقلبات.

وخلال انتخابات الهيئة العامة للحزب في مدينة كربلاء التي بدأت الجمعة واستمرت يومين صوت نحو 340 من أصل 400 عضو شاركوا في الاقتراع، لبقاء المالكي في منصبه أميناً عاماً للدعوة بعد مرحلة من الشد والجذب بين قادة الخط الأول في هذا التجمع السياسي الذي يكتسي صبغة دينية. وعكست نتائج المؤتمر العام الذي تجادل أعضاء الحزب كثيراً بشأن موعد انعقاده والآليات التي ستحكمه، تفوق المالكي في كل شيء، إذ صعد الجناح الموالي له إلى المواقع الرئيسية في "مجلس شورى الدعوة" المسؤول عن رسم السياسات العامة وتعيين وعزل القادة.

وتبخرت آمال الجناح الموالي لرئيس الوزراء السابق حيدر العبدي الذي كان يشغل منصب مسؤول المكتب السياسي في الحزب، قبل أن يعلن استقالته منه خلال مرحلة التحضير للانتخابات. وفشل أنصار العبدي في حجز مواقع مهمة في مجلس الشورى، كما فشلوا في تمرير رغبتهم بتأجيل الاقتراع على منصب الأمين العام للحزب لحين تحقيق التوافق بين القادة.

وكرس مؤتمر الدعوة الانشقاق الذي أحدثه تولي العبدي رئاسة الوزراء خلفاً